

Distr.: General
19 February 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الرابعة

جنيف، 29 نيسان/أبريل - 1 أيار/مايو 2020

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

موجز الرئيس بشأن الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سرداً موجزاً للمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الأول للفريق، المعقود في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 3 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019. وناقش الفريق العامل موضوع تنقيح نسخة عام 2009 من دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات. ومن المقرر نشر النسخة المنقحة من الدليل في عام 2020، على أن تشمل المدخلات التي قدمها الفريق العامل. وناقش الفريق العامل أيضاً التطورات والصعوبات المستجدة في مجال قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود. وسُلِّط الضوء في الاجتماع الأول على شواغل واحتياجات البلدان النامية في تقييم موقعها من الاقتصاد الرقمي السريع التطور، بناء على المعلومات الإحصائية. واستناداً إلى المناقشات، تُفتح في موجز الرئيس مواضيع يمكن تناولها في المستقبل خلال اجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ويتخذ قراراً بشأنها في دورته الرابعة المقرر عقدها في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2020.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-02580(A)



* 2 0 0 2 5 8 0 *

موجز مقدم من الرئيس

الجلسة العامة الافتتاحية

- 1- عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الفريق العامل) في جنيف في الفترة من 3 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 2- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، انتخب الفريق العامل رئيسه في شخص رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لوكالة تطوير المعاملات الإلكترونية في تايلند⁽¹⁾. وانتخب رئيس مقاييس الاقتصاد الرقمي في هيئة الإحصاءات الكندية نائباً للرئيس - مقرر⁽²⁾.
- 3- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، اتفق الفريق العامل على إبلاغ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بنتائج الاجتماع في دورته الرابعة، التي ستعقد في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2020، وذلك من خلال موجز يُعدّه الرئيس ويُستكمل بعد الاجتماع الأول للفريق العامل.

4- واعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب؛
 - 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
 - 3- تنقيح دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات (2009)⁽³⁾؛
 - 4- قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود؛
 - 5- مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً؛
 - 6- اعتماد موجز الرئيس.
- 5- وشُدّد في الملاحظات الافتتاحية لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة لأمانة الأونكتاد على ضرورة أن تُتاح للحكومات إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة دولياً لكي تتمكن من صياغة سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى جني ثمار إنمائية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأشار إلى أن أحد أبعاد الفجوة الرقمية يتمثل في الافتقار إلى إحصاءات رسمية بشأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية واستخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ويتيح الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي فرصة للخبراء الإحصائيين من جميع أنحاء العالم لاستكشاف سبل تحسين الوضع القائم. ودُكر أنّها المرة الأولى التي أصبح فيها للأونكتاد منتدى حكومي دولي منتظم تجتمع فيه الدول الأعضاء لمناقشة مسألة الإحصاءات.

6- ورحب الفرع الإحصائي لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد بالخبراء، مشيراً إلى حسن توقيت الاجتماع. وأشار إلى أن الاقتصاد الرقمي جلب تحدياً كبيراً لمجال الإحصاءات الرسمية وأحدث تغييراً هيكلياً في الطريقة التي تُتناول بها الإحصاءات الاقتصادية. فالاقتصاد الرقمي يتغير باستمرار وبسرعة، في حين أن الأطر الإحصائية تصمّم لتكون متينة ومستقرة، ويتركز فيها على إمكانية المقارنة. وبالتالي،

(1) السيدة جيراوان بونبيرم.

(2) السيد مارك أوهرياخ.

(3) UNCTAD/SDTE/ECB/2007/2/Rev.1.

يغلب في الأطر الإحصائية أن تكون محافظة وبطيئة في التكيف مع التغيير. فعلى سبيل المثال، لم تُواكب الحسابات القومية قياس الخدمات الرقمية المتاحة مجانباً (أي بدون قيمة سوقية صريحة) - مثل وسائل التواصل الاجتماعي، مع أنها توجد فعلاً قيمة إضافية للمستهلك. وقد حُدِّد التحول الرقمي للاقتصاد كأولوية من الأولويات الثلاث للتنقيح المقبل لنظام الحسابات القومية. وعلاوة على ذلك، ولّد الاقتصاد الرقمي كمّاً غزيراً من البيانات التي أصبحت تفرض على الإحصائيين الوطنيين العمل من أجل استيعاب مصادر البيانات الجديدة.

7- وذكرت أمانة الأونكتاد أنها تهدف إلى استحداث منتجات إحصائية جديدة تفيد الدول الأعضاء، ويمكن أن تساعد في رصد التنمية المستدامة وتوجيه السياسات، على أن تُنشر بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، وفقاً للإطار الجديد لضمان الجودة الإحصائية الذي اعتمده الأونكتاد في عام 2019. ويشكل ربط سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإحصاءات جزءاً من هذا العمل، إلى جانب زيادة التركيز على مؤسسات الأعمال والتجارة والمعاملات. وبظل الهدف المنشود في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي هو بناء نظام إحصائي مرّن يمكن تكيفه على مر الزمن مع الحفاظ على متانته واستناده إلى أطر مستقرة.

البند 3

تنقيح دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات (2009)

8- في إطار البند الموضوعي الأول، ناقش الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي موضوع تنقيح دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات، الصادر في عام 2009. ونظر الفريق العامل في مشروع تنقيح مسبق وشُجِّع المندوبون على تقديم تعليقاتهم بشأن المشروع إلى أمانة الأونكتاد بحلول 17 كانون الثاني/يناير 2020. وستقدم الصيغة المنقحة النهائية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في نيسان/أبريل 2020. وستشمل الطبعة المنقحة تعديل عنوان المنشور ليصبح "دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي"، مراعاةً لتطور الاصطلاح.

9- وفي الملاحظات الاستهلاكية التي أدلت بها أمانة الأونكتاد، أُشير إلى أن الدليل المنقح سيراعي التغييرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي الرقمي في السنوات العشر الماضية. وذكّر أن المنظمات الإحصائية الوطنية في العديد من البلدان النامية استخدمت الدليل كمرجع يُستند إليه في إنتاج إحصاءات رسمية بشأن استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الدولية في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتناول الدليل المنقح على نحو أكثر توسعاً مجالات التجارة الإلكترونية، وتجارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُرجم دليل عام 2009 إلى ست لغات، واستُعمل كمادة أساسية في 12 دورة تدريبية إقليمية شارك فيها 251 خبيراً إحصائياً من 117 بلداً، بين عامي 2007 و2016.

10- ولاحظت الأمانة أن الطلب على إحصاءات الاقتصاد الرقمي أخذ في الازدياد بموازاة مع سعي المزيد من البلدان إلى تصميم ورصد واستعراض سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للاستفادة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي المتغير. غير أن توافر هذه الإحصاءات في البلدان النامية لا يزال محدوداً للغاية. ورغم ما بُذل من جهود في مجال التدريب، لم يتجاوز، في السنوات العشر الماضية، عدد البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي أبلغت الأونكتاد ببيانات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات الأعمال 44 بلداً،

11- وشكّل دليل الأونكتاد مساهمة في مجموعة الأعمال المنهجية المضطلع بها في إطار الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أفضت إلى مبادئ توجيهية بشأن إحصاءات نفايات المُعدّات الكهربائية والإلكترونية، ومؤشرات الحوكمة الإلكترونية، وإحصاءات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في فئة الأسر والأفراد، وإحصاءات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في فئة المؤسسات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصنيف إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع الجنس. وذكّر أن الاتحاد الدولي للاتصالات كان أيضاً، في وقت اجتماع الفريق العامل، بصدد استكمال دليله لقياس نفاذ الأسر والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها (2014)، بما في ذلك عن طريق إضافة مؤشرات جديدة بشأن الطلب على التجارة الإلكترونية من منظور الطلب. ويستنتج من ثم أن تنقيح دليل الأونكتاد قد جاء في الوقت المناسب.

12- وأطلعت المفوضية الأوروبية الفريق العامل على أن الفجوة الرقمية تمثل إشكالاً في أوروبا أيضاً، بناء على ما وثّقته الإحصاءات الرسمية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال والتجارة الإلكترونية، التي ترد في تقرير مؤشر الاتحاد الأوروبي للاقتصاد والمجتمع الرقمي. وذكّر أن لقياس الأداء الرقمي في أوروبا صلة واضحة بالإجراءات السياسية وأن ذلك يساعد في دفع عجلة التطور الرقمي الاستراتيجي في المنطقة. وأشار إلى مؤشر دولي جديد للاقتصاد والمجتمع الرقمي يتعلق ببلدان غير أوروبية ويمكن أن يوسّع نطاقه ليشمل المزيد من البلدان النامية في المستقبل، إذا أمكن التغلب على القيود المرتبطة بتوافر البيانات.

13- ولدى مناقشة الدليل الجديد، أوصى الخبراء بأن تراعى فيه جهود التعاون بين المنظمات الدولية، من أجل ضمان إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي من خلال اعتماد تعاريف ومعايير متفق عليها. ومما شجّع الخبراء أن الدليل الجديد سيتطرق إلى مجالات جديدة، بما في ذلك تلك التي لم يتبلور بشأنها إطار إحصائي مكتمل العناصر.

14- وسيضمّن الدليل المنقّح عدة استبيانات نموذجية يمكن الاستناد إليها كمرجع تشمل ما يلي: استبيانات من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (الإحصاءات الأوروبية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واستبيان الأونكتاد النموذجي بشأن استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستبيان تجارة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشُدّد على أن الدليل الجديد سيضمّن فصلاً بشأن تصميم الاستبيانات يراعي، عند اقتراح أسئلة نموذجية، الصعوبات التي يواجهها المجهون الأقل تعوداً على الأدوات التكنولوجية.

15- وأشار الخبراء إلى أن مسألة النشر مهمة جداً وتستحق اهتماماً أكبر مما كان عليه الأمر في النسخة السابقة من الدليل. ومن أجل تقييم قابلية البيانات للمقارنة، ثمة حاجة إلى بيانات وصفية واضحة وموثوقة. ويلزم أيضاً إشراك مقدمي البيانات وغيرهم من أصحاب المصلحة في النشر، من أجل زيادة الوعي بما تتيحه الإحصاءات الجيدة في مجال الاقتصاد الرقمي من فائدة لواضعي السياسات ومؤسسات الأعمال على حد سواء.

16- ويجدر أن يشير الفصل المتعلق بالتعاون المؤسسي في الدليل إلى أن النظم الإحصائية الوطنية ينبغي أن تعطي الأولوية للدراسات الاستقصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. ومن المأمول أن يساعد ذلك أيضاً على توجيه موارد المانحين صوب تحسين الإحصاءات في هذا المجال في البلدان النامية. وينبغي أن يتناول الدليل المنقّح التعاون بين المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات التي تشارك في تمويل الدراسات الاستقصائية في البلدان النامية.

- 17- وأظهرت بعض التجارب التي قُدمت معلومات بشأنها أن إدراج المؤسسات الصغرى (أقل من 10 موظفين) في الدراسات الاستقصائية قد أثر في بعض الأحيان تأثيراً كبيراً في النتائج المتعلقة بمدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وينبغي أن تُتناول في الدليل المنقح كيفية معالجة بيانات المؤسسات الصغرى في سياق إنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي.
- 18- واقترح أحد البلدان أن يتناول الدليل الجديد تنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتجارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشجّع الأونكتاد على تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي في سياق إطلاق الدليل، تشمل مثلاً أنشطة لبناء القدرات وحلقات عمل تدريبية، من أجل ضمان أن يحظى الدليل باهتمام واسع النطاق.
- 19- واقترح الخبراء أيضاً أن يُشير الدليل إلى الأساليب الجديدة لجمع البيانات، مثل الاستفادة من البيانات الضخمة المستمدة من القطاعين العام والخاص من أجل قياس جوانب معينة من الاقتصاد الرقمي وتكملة الأسلوب التقليدي لجمع البيانات المعتمد على الدراسات الاستقصائية. وينبغي شرح مزايا وعيوب هذه الأساليب، بما في ذلك الآثار المرتبطة بالتكلفة واعتبارات خصوصية البيانات. ونوقش أيضاً موضوع إمكانات البيانات الضخمة في إطار البند 4 من جدول الأعمال، المتعلق بقياس التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود.
- 20- ودعت أمانة الأونكتاد الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى إرسال المزيد من التعليقات قبل 17 كانون الثاني/يناير 2020، بغية وضع الدليل في صيغته النهائية بحلول نيسان/أبريل 2020.

البند 4

قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود

- 21- سلّم المشاركون بأهمية قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود من أجل تحديد التحديات والفرص وصياغة سياسات وأنظمة قائمة على الأدلة في هذا المجال. وأقروا أيضاً بالحاجة إلى التعاون الدولي وبدور الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دعم جهود الدول الأعضاء في جمع البيانات. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً في تعزيز استخدام المكاتب الإحصائية الوطنية للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بجمع البيانات، وتيسير تنسيق جهود جمع البيانات، وتوليد إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً،
- 22- وسلط الضوء على نهجين رئيسيين لجمع بيانات التجارة الإلكترونية بالاعتماد على الدراسات الاستقصائية، ألا وهما: (أ) إضافة أسئلة إلى الدراسات الاستقصائية الموجودة المتعلقة بالأسر المعيشية والمؤسسات؛ (ب) إجراء دراسات استقصائية قائمة بذاتها. وللخيار الأول ميزة تتمثل في أن تنفيذه سهل نسبياً وغير مكلف لكنه ينطوي على قيود من حيث عدد الأسئلة التي يمكن إدراجها، مراعاةً لعدم زيادة العبء على المجيبين والمكلفين بالتعداد الاستقصائي. أما الخيار الثاني فهو أكبر تكلفة وأكثر استهلاكاً للوقت عند التنفيذ لكنه يمكن أن يتيح معلومات أكثر تفصيلاً، ويمكن أن يكتسي كلا الخيارين وجاهة حسب البلد، ومن ثم ينبغي تناول هذه المسألة في دليل الأونكتاد المنقح (مثلاً عن طريق التمييز بين المؤشرات المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية/المؤسسات ومؤشرات الدراسات الاستقصائية القائمة بذاتها).
- 23- غير أن الخبراء أشاروا إلى أن الدراسات الاستقصائية لا تقيس سوى جزء من مشهد التجارة الإلكترونية وأن جهود جمع البيانات تنطوي على شواغل عديدة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال،

كثيراً ما تُستبعد المؤسسات الصغرى من الدراسات الاستقصائية على الرغم من أن بإمكانها كسب الكثير من التجارة الإلكترونية وغيرها من فرص الاقتصاد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية. ولا تُقاس معاملات التجارة الإلكترونية بين المستهلكين عادة في الإحصاءات الرسمية، مع أن هذا المجال قد أصبح عنصراً متزايد الأهمية، لا سيما في سياق استخدام منصات وسائط التواصل الاجتماعي في البلدان النامية.

24- ولا يوجد سوى القليل من بيانات معاملات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. ولاحظ بعض الخبراء أن المكاتب الإحصائية الوطنية تسجّل نسب استجابة أقل للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية والمؤسسات، مما يفرض إلحاح إيجاد مصادر تكميلية لجمع البيانات، بما في ذلك استخدام تحليلات البيانات الضخمة. ويتردد القطاع الخاص (المنصات الرقمية) في تقاسم البيانات المالية وغيرها من البيانات، في حين لم يكن من الصعب في كثير من الأحيان جمع بيانات مستمدة من الشركات غير المرخصة/المسجلة في البلد.

25- وتطرح البيانات المتسلسلة زمنياً تحدياً آخر بسبب التطور السريع الذي تعرفه التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتُبدل قصارى الجهود في النظم الإحصائية الوطنية لمواكبة الطلب على المعلومات من جانب مستخدمي الإحصاءات. وقد توجد حاجة على الصعيد الوطني للمفاضلة بين إنتاج بيانات قابلة للمقارنة دولياً وبيانات ذات صلة بالسياق الوطني. وأخيراً، أشير إلى أن التصنيفات الدولية (مثلاً في سياق المنتجات أو الخدمات) ليست مفيدة دائماً للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمستهلكين والمؤسسات لأنها لا ترتبط في كثير من الأحيان ارتباطاً لائقاً بواقع تجارب المحيين. وقد يلزم في هذا الصدد فرز الإجابات في وقت لاحق وتكييفها لتناسب التصنيفات. ورغم أن البيانات المتسلسلة زمنياً قد تتأثر في هذه الحالة، فلا مناص من التحسين المنتظم لنوعية بيانات الدراسات الاستقصائية.

26- وناقش المشاركون عدة حلول ممكنة، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والحكومات على حد سواء، وداخل البلدان، من أجل إنتاج بيانات موثوقة ومفيدة بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويكسب التعاون الدولي أهمية خاصة لإنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة، عن طريق تحديد المؤشرات واقتراح أسئلة واستبيانات نموذجية. وفيما يتصل بالمستوى الوطني، سُلِّط الضوء على أن إقامة تعاون بين هيئة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكتب الإحصائي الوطني تمثل ممارسة جيدة، بما في ذلك في تمويل الدراسات الاستقصائية. ومن المهم التعاون مع القطاع الخاص سواء بوصفه مقدماً للبيانات أو مستخدماً لها. ففي كولومبيا، تمكّن مرصد للتجارة الإلكترونية يجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من تحديد العرض والطلب في مجال التجارة الإلكترونية في البلد وتحديد رواد الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية والوقوف على التحديات التي يواجهونها. وقُدِّم مثال على ممارسة جيدة في إندونيسيا وكينيا، بادر في سياقها جامعو البيانات إلى إشراك القطاع الخاص في تحسين قياس التجارة الإلكترونية وإذكاء الوعي بفائدة الإحصاءات التي يتيحها.

27- وفيما يتصل بتصميم الدراسات الاستقصائية، أشار الخبراء في معرض تقاسم تجاربهم إلى أن من المهم التشاور مع مستخدمي البيانات (مثل واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة) قبل إجراء دراسة استقصائية وبعدها لضمان وجهة النتائج. ودُكر أن الأدلة الموجهة لجامعي البيانات والاستقصاءات التجريبية تشكل أدوات رئيسية لضمان دقة الإجابات. ولتشجيع المشاركة في تقديم الإجابات، ينبغي لجامعي البيانات أن يتواصلوا بوضوح مع مقدمي البيانات (أي المؤسسات) بشأن الكيفية التي يمكن أن تفيدهم بها نتائج الدراسات الاستقصائية.

28- وقد بدأت بعض البلدان في إدراج التجارة الإلكترونية في تقاريرها عن ميزان المدفوعات (مثل هولندا وعمان)، في حين أنشأت بلدان أخرى (مثل ماليزيا) حسابات تابعة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقدير مساهمة التجارة الإلكترونية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشير إلى أن هذه النهج تتيح أسلوباً ينبغي مواصلة استكشافه.

البند 5

مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً

- 29- ناقش الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفقاً لاختصاصاته، المواضيع التي يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة.
- 30- واقترح أحد المندوبين أن يدعو الفريق العامل منظمة الجمارك العالمية إلى الإسهام بتقرير عن أعمالها في هذا الصدد، التي تسعى من خلالها إلى استخدام بيانات الشحنات العابرة للحدود من أجل قياس التجارة الإلكترونية. ولوحظ أن الاتحاد البريدي العالمي يعمل أيضاً على جمع بيانات بشأن الصادرات والواردات من الأصناف البريدية، وهو ما يمكن أن يكون مفيداً للسلطات الوطنية في قياس التجارة الإلكترونية. واعتُبر أن الصلة بين البيانات الجمركية والبريدية والمعلومات التكميلية التي تتيحها بشأن التجارة الإلكترونية يمكن أن تكون موضوعاً للمناقشة.
- 31- ولاحظ خبراء آخرون أن استخدام البيانات الضخمة لقياس مختلف جوانب الاقتصاد الرقمي موضوع وجيه يستحق البحث داخل الفريق العامل في الاجتماع المقبل. ومن المواضيع الأخرى المذكورة كيفية قياس القيمة التي تنشئها المنصات الرقمية.
- 32- وعلاوة على ذلك، اتُفق على أن يُكرّس الفريق العامل، في اجتماعه المقبل، بعض الوقت لمناقشة التقدّم المحرز في عمل المنظمات الدولية والإقليمية في مجال قياس الاقتصاد الرقمي، ومقارنة الملاحظات، وتقاسم الدروس المستفادة. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على توسيع نطاق حزمة أدواتها المخصصة للتحويل الرقمي بحيث تشمل البلدان غير الأعضاء في المنظمة، ونشر كتيب بشأن قياس التجارة الرقمية، وإجراء بحث يربط بين الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتلك المتعلقة بالابتكار. وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المشاركين أيضاً بأنه وضع سجلاً شاملاً للاقتصاد الرقمي يمكن استخدامه لقياس الاندماج في الاقتصادات الرقمية الناشئة ويجري حالياً تجريبه في ثمانية بلدان. ويمكن أن يتيح هذا العمل وغيره من الأعمال رؤى قيمة للبلدان النامية (انظر المرفق الثاني للاطلاع على قائمة بالموارد المتقاسمة والمعتمدة كمراجع خلال الاجتماع الأول).
- 33- وأثيرت مسألة التعاون المؤسسي على الصعيد الوطني كمجال يمكن للأونكتاد أن يقدم فيه التوجيه. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان أن تنظر في تعيين جهات تنسيق معنية بإحصاءات الاقتصاد الرقمي للمساعدة في ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة الوطنيين (المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات والهيئات التنظيمية) والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن شأن ذلك أيضاً أن ييسر العمل على الصعيد القطري وأن يكفل أن تظل المكاتب الإحصائية الوطنية على اطلاع دائم بالمستجدات.
- 34- ويمكن أيضاً مناقشة القضايا المنهجية المحددة التي تواجهها البلدان عند تنفيذ الدراسات الاستقصائية، ومنها مسألة مواءمة جمع البيانات وتحسين قابلية مقارنة إحصاءات الاقتصاد الرقمي. وينبغي أن تشمل الجوانب التي يتعين مراعاتها حرصاً على اتساق الدراسات الاستقصائية مسألة النطاق، والتغطية، والتعاريف، والفترات المرجعية، والتصنيفات. وتضمنت بعض المساهمات الخطية المقدمة إلى الفريق العامل اقتراحات بشأن مناقشة كيفية قياس تأثير التجارة الإلكترونية في القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي.
- 35- واقترح خبراء أن يسعى الأونكتاد إلى إيجاد سبل لزيادة عدد المشاركين الممثلين لجميع المناطق، لا سيما ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية. واقترح أن يحدد الأونكتاد الاجتماعات الإقليمية ذات الصلة التي يعقدها الإحصائيون وأن يستخدمها كفرص للإبلاغ عن الفريق العامل أو لتنظيم أنشطة جانبية.

36- وأشير إلى الدورات التدريبية السابقة التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد على الصعيد الإقليمي، التي توزعت بحسب المجموعات اللغوية، بوصفها أمثلة ناجحة للتعاون في مجال بناء القدرات. ودُكر أن منهجية الأونكتاد المتعلقة بالتدريب من أجل التجارة ينبغي أن تطبق على دورة تدريبية تُعقد بشأن إحصاءات الاقتصاد الرقمي بالاستناد إلى الدليل الجديد.

37- وفيما يتعلق بطرائق عمل الفريق العامل في المستقبل، اقترح الخبراء أن ينشئ الأونكتاد منتدى إلكترونياً من أجل تيسير المناقشات في فترة ما بين الاجتماعات السنوية. وشجعت البلدان على استخدام هذا المنتدى لمواصلة عرض التجارب والممارسات الجيدة الوطنية في مجال قياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات الأعمال، والتجارة الإلكترونية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودُكر كمثال جيد في هذا الصدد المنتدى الإلكتروني لفريق الخبراء المعني بمؤشرات نفاذ الأسر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات. ويمكن للبلدان، إذا ما كانت مهتمة بقضايا محددة ورغبت في قيادة المناقشات بشأنها، أن تنشئ أفرقة فرعية ضمن المنتدى الإلكتروني، مما ييسر المناقشات في فترة ما بين الاجتماعات العامة من خلال تطبيقات الاتصال والتداول عن بعد.

خاتمة

38- سلّط الضوء في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على شواغل واحتياجات البلدان النامية المتعلقة بتقييم موقعها في مجال الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، لعلّ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يرغب في النظر في اعتماد الاستنتاجات التالية، استناداً إلى نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل:

(أ) أن يرحّب بـ "دليل إنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2020"، الذي سيصدره الأونكتاد، ويوصي بأن تنظر البلدان في استخدام الدليل الجديد في إنتاج الإحصاءات الرسمية بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ومن شأن الدليل أن يساهم، بفضل ما يرمي إليه من تحسين للمنهجية المتبعة وضمنان لاتساقها، في تعزيز نوعية إحصاءات الاقتصاد الرقمي وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي؛

(ب) أن يشجّع شركاء التنمية على تقديم التمويل لتهيئة ما يلزم من تدريب وتقديم غير ذلك من المساعدة التقنية استناداً إلى الدليل الجديد؛

(ج) أن يطلب إلى الفريق العامل مواصلة تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، لإتاحة استفادة كل طرف من الآخر في أعماله وتوخي الاستخدام الأفضل للموارد في البحث وتهيئة المنهجيات وأنشطة بناء القدرات؛

(د) أن يطلب إلى الأونكتاد أن يستكشف إنشاء منتدى إلكتروني لمواصلة المناقشات غير الرسمية للفريق العامل في فترة ما بين الاجتماعات السنوية، رهناً بتوافر الموارد؛

(هـ) أن يطلب إلى الفريق العامل تناول المواضيع الثلاثة التالية في الاجتماع المقبل:

'1' التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

'2' إنفاذ النسخة المنقحة من "دليل إنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي": الخطوات التالية؛

'3' استخدام مصادر البيانات غير الاستقصائية لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

قائمة المشاركين في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- حضر الاجتماع مشاركون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الجزائر	موزامبيق
البرازيل	ميانمار
بلجيكا	النيجر
بوركينافاسو	نيجيريا
بوروندي	بنما
كندا	بيرو
كولومبيا	الفلبين
الكونغو	الاتحاد الروسي
جيبوتي	المملكة العربية السعودية
إكوادور	إسبانيا
مصر	دولة فلسطين
إستونيا	السودان
الهند	السويد
إندونيسيا	الجمهورية العربية السورية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	تايلند
كينيا	توغو
الكويت	تونس
لبنان	تركيا
مدغشقر	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
ملاوي	وأيرلندا الشمالية
منغوليا	زمبابوي
المغرب	

2- وحضر الاجتماع مشاركون من المنظمات الحكومية الدولية التالية ومن الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة:

الكومنولث
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

قائمة الموارد المتقاسمة والمعتمدة كمراجع في الاجتماع الأول للفريق العامل

- الاتحاد الأوروبي، مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي. مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي هو مؤشر مركب يلخص المؤشرات ذات الصلة بالأداء الرقمي لأوروبا ويتبع ما تشهده الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تطور في القدرة التنافسية الرقمية (<https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/desi>).
- مجموعة العشرين، حزمة أدوات قياس الاقتصاد الرقمي. مجموعة أدوات تسلط الضوء على النهج والمؤشرات المنهجية المستخدمة لرصد الاقتصاد الرقمي والثغرات والصعوبات الرئيسية لقياسه من أجل مزيد من الدراسة (<http://www.oecd.org/g20/summits/buenos-aires/>) (G20-Toolkit-for-measuring-digital-economy.pdf).
- إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات. تتضمن صفحة الاتحاد الدولي للاتصالات مؤشرات أساسية مختارة بشأن الاتصالات، وإمكانية نفاذ الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ووثائق منهجية، ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/manual2014.aspx>).
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قياس التحول الرقمي: خريطة طريق للمستقبل. يتضمن هذا المنشور مؤشرات بشأن المسائل السياساتية الواردة في مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التحول الرقمي، ويقدم خريطة طريق لسد ثغرات إطار القياس الحالي (-going-digital/measuring-) ([https://www.oecd.org/going-digital/measuring-\(the-digital-transformation-9789264311992-en.htm](https://www.oecd.org/going-digital/measuring-(the-digital-transformation-9789264311992-en.htm)).
- الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. تتضمن صفحة الشراكة في الإنترنت، التي يستضيفها الاتحاد الدولي للاتصالات، روابط تفضي إلى الأدلة التي أنتجها الشركاء بشأن إحصاءات نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية، والحوكمة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، ووصول الأسر والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ووصول مؤسسات الأعمال إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وقطاع المعلومات والاتصالات. وتضم الصفحة الشبكية أيضاً القائمة الأساسية والقائمة المواضيعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللتين تتيحان للشراكة قياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة (<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/intlcoop/partnership/default.aspx>).
- قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. الوصول المفتوح إلى البيانات المفصلة للتجارة العالمية. قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية هي سجل جامع لإحصاءات التجارة الدولية الرسمية والجداول التحليلية ذات الصلة (<https://comtrade.un.org/>).

- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، السجل الشامل لأداء الاقتصادات الرقمية. وهو أداة لتتبع الفروع الرئيسية للاقتصاد الرقمي بصورة شاملة (<https://ides.uncdf.org/homepage>).
- الأونكتاد، المذكرات التقنية المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وهي سلسلة تتضمن أحدث بحوث الأونكتاد وتحليلاته في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك مؤشر للتجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين وتقارير منهجية عن التجارة الإلكترونية وقياس الاقتصاد الرقمي (https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Technical-Notes.aspx).
- البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية. تضم قاعدة بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex) بيانات بشأن اقتصادات أكثر من 140 بلداً، بما في ذلك مؤشرات عن استخدام التكنولوجيا المالية والهواتف النقالة والإنترنت في المعاملات المالية (<https://globalfindex.worldbank.org/>).
- منظمة الجمارك العالمية، إطار معايير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. يندرج هذا الإطار ضمن حزمة التجارة الإلكترونية لمنظمة الجمارك العالمية، إلى جانب وثائق تدعم إنفاذه (<http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-of-standards/ecommerce.aspx>).